



معهد باسل فليحان: مواجهة "كورونا" تستلزم تمويلًا إضافيًا لا يقل عن 43 مليون دولار

28 نيسان 2020 | 15:01

توقّعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن تستلزم مواجهة لبنان لفيروس "كورونا" تمويلًا إضافيًا بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف "عبئًا ماليًا إضافيًا إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة".

وتناولت الدراسة التي أعدّها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيّض بساط "تقدير التكلفة المالية المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقّعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقًا لسيناريوهين اثنين .

وغطّت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدّرة للاستشفاء والرعاية المركّزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنّها لم تغطّ الأكاليف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات و مواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكاليف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علما أن هذه الأكاليف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدّرة للفيروس أضعافاً .

وتوقّعت الدراسة أن تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبئًا إضافيًا على موازنة العام 2020 وهي تقشفيّة أصلاً"، وأن "تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعاني منها مالية البلاد ."

واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدّرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدّرة لوحدة الرعاية المركّزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تُقدّر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين". واستنتجت الدراسة أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لايّ مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و 26203 دولارات لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً .

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تقشّى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علما أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19 ، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين :

•يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكّدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار .

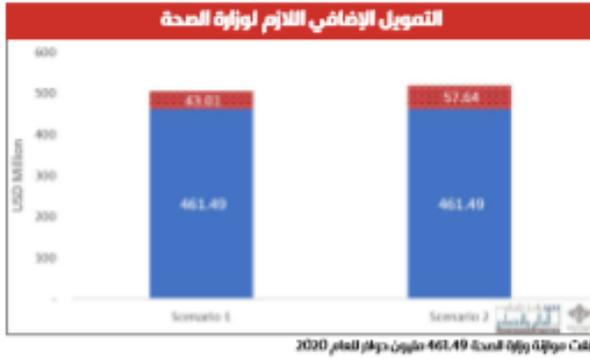
Volume 0%

•يتبع السيناريو الثاني نمطاً يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكّدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.

وإذ ذكّرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحديًا غير

دراسة لمعهد باسل فليحان: إحتواء الفيروس يُخفّض الكلفة على المالية العامة

مواجهة "كورونا" تستلزم 43 مليون دولار إضافية



دولار إضافية

تولمت دراسة أجراها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن تستلزم مواجهة لبنان للفيروس "كورونا"، "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقل عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 50 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف "عبئاً مالياً إضافياً إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة". وتناولت الدراسة التي نشرت أمس وأتمتها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه غياد المبيّض بساط تقدير الكلفة المباشرة لمعالجة الوباء COVID-19 والتوقعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقاً لتقديرات فريق البحث. وتطلّبت كلفة علاج الحالات المُكتشفة بما في ذلك الكلفة المرجحة للتقوية للمستشفيات والرعاية المركزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنّها لم تغطّ الأكلاف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصا على تجهيزات ومواد طبية إضافية، وفراء تجهيزات الحماية الشخصية لتجهيز الطبي، وأكلاف التخلص، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علماً أن هذه الأكلاف، إذا تم احتسابها تزيده المباشرة للكلفة للفيروس أصحاً.

بنسبة 12.0 في المئة في 2020 والتعويض للتعويضات بأكثر من 30 في المئة". رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحدياً شاملاً مسبقاً في تدارك أي تدبير إضافي في وقفاها المالي والتشغيلي، إذ أن موازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقل عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقع أن يعمل شيز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي".

انتشار الفيروس يزيد تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة

وتخلصت الدراسة، إلى أن "انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدد بزيادة سرعة الركود، ويحتمل الجهود المبددة التي تبذلها الحكومة لإحتواء الانتشار". وتخلصت "أما إذا فُرض اللبديون فوسيات وزارة الصحة ونجست الجهود في إحتواء الوباء، فيصاح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام واستئناف بالتالي الكلفة للكلفة في المستشفيات التي تقدمها الدراسة".

لوياء الإستهلاك الإستهلاكية التي تطوّرت في مدن مخفّفة في الولايات للحملة العام 2018، علماً أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى COVID-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريون:

- يحتمل السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي الخيخ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المُتوقعة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار.
- يتبع السيناريو الثاني نمطاً يمرض موجة واحدة لكن بمعاملات إحصائية ووقايات أكبر. وفي هذا السيناريو، ويكون إجمالي الخيخ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المُتوقعة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.

عبء الإنذار

وإنّ تكاليف الدراسة بأن "خاضع المفاخرة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يخشاه أنه تراجع إجمالي الناتج

وتوقعت أن تضيق الكلفة المباشرة لـ COVID-19 عبئاً إضافياً على موازنة العام 2020 وهي تتطوّرت أصحاً، وأن "تزيد كلفة العلاج للتقوية المالية التي تعاني منها مالية البلاد".

واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المباشرة للفحص الممرض وفي نسبة 90 دولار، والكلفة المباشرة للمستشفيات وهي نحو 272 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المباشرة لوحدة الرعاية المركزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تُقدّر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 123 دولاراً على مدى أسبوعين". واستندت الدراسة أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لأن مواطنين يدخل المستشفى فتراوح ما بين 2000 دولاراً و2600 دولاراً لمدة وسبحة تبلغ 30 يوماً. وانضمت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة

دراسة لمعهد باسل فليحان: إحتواء الفيروس يُخفّض الكلفة على المالية العامة مواجهة "كورونا" تستلزم 43 مليون دولار إضافية

29 نيسان 2020

توقّعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن تستلزم مواجهة لبنان لفيروس "كورونا"، "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف "عبئاً مالياً إضافياً إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة". وتناولت الدراسة التي نشرت أمس وأعدّها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيّض بساط تقدير التكلفة المالية المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقاً لتقديرات فريق البحث.

وغطّت كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدّرة للاستشفاء والرعاية المركزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنّها لم تغطّ الأكلاف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصا على

تجهيزات ومواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكلاف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علماً أن هذه الأكلاف، إذا تم احتسابها، تزيد الفاتورة المقدّرة للفيروس أضعافاً. وتوقّعت أن تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبئاً إضافياً على موازنة العام 2020 وهي تقشفيّة أصلاً، وأن "تزيد كلفة العلاج الفجوة المالية التي تعاني منها مالية البلاد".

واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدّرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدّرة لوحدة الرعاية المركّزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تُقدّر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين". واستنتجت الدراسة أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لايّ مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و26203 دولارات لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً.

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تفشّى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة العام 1918، علماً أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوين:

- يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكّدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار.
- يتبع السيناريو الثاني نمطاً يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكّدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.

عبء الإنهيار

وإذ ذُكرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحدياً غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن موازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020"، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي".

وخلصت الدراسة، إلى أن "انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدّد بزيادة سرعة الركود، رغم الجهود الجديّة التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار". وختمت: "أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستتخفف بالتالي الكلفة المقدّرة في السيناريوات التي تقدمها الدراسة".

[دراسة-لمعهد-باسل-فليحان-إحتواء-الفيروس-دراسة-لمعهد-باسل-فليحان-إحتواء-الفيروس-دراسة](https://www.nidaalwatan.com/article/19834--إحتواء-الفيروس-دراسة-لمعهد-باسل-فليحان-إحتواء-الفيروس-دراسة)

[يروس-يخفف-الكلفة-على-المالية-العامة-مواجهة](https://www.nidaalwatan.com/article/19834--إحتواء-الفيروس-دراسة-لمعهد-باسل-فليحان-إحتواء-الفيروس-دراسة)



إصابات «كورونا» تواصل نشاطها صعوداً .. 7 حالات جديدة ولا شفاء

يوم جديد من يوميات المواجهة اللبنانية مع عدّاد تفشّي وباء «كورونا» المستجد، على إيقاع اندلاع شرارة «ثورة الجوع» في مختلف المناطق، لاسيما في عاصمة الشمال طرابلس، وفي ظل وصول طائرات ركاب لبنانيين تم إجلاؤهم من الخارج، اولهم من لارنكا.

فإنّ رصد الإصابات المثبتة مخبرياً بفيروس كورونا المستجد، سجل ارتفاعاً أمس، بعدما تمّ التثبت من 7 إصابات جديدة، 6 من المُقيمين، وحالة واحدة من الوافدين، وذلك وفقاً لبيان وزارة الصحة العامة، ليستقر العدد الإجمالي للإصابات على 717 إصابات.

وأعلنت الوزارة في بيانها اليومي، عن أنّ عدد الفحوصات المخبرية التي أُجريت خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 1512 فصلاً مخبرياً، 1499 من بين المُقيمين، و13 من بين الوافدين.

وفيما لم تُسجّل أي حالة وفاة جديد جرّاء الفيروس، ولا يزال العدد مستقراً على 24 حالة، كذلك لم تُسجل أي حالة شفاء كاملة جديدة، فاستقر العدد على 145 حالة شفاء نهائية .

ركاب لارنكا

إلى ذلك، خضع ركّاب طائرة شركة طيران الشرق الاوسط، التي وصلت ظهر أمس من لارنكا إلى مطار رفيق الحريري الدولي ببيروت، للفحوص المعتمدة لدى وصول الرعايا اللبنانيين القادمين من الخارج، حيث اتخذت كافة التدابير الوقائية واللوجستية لإتمام عملية الوصول من قبل الفريق الطبي التابع لوزارة الصحة العامة .

ويبلغ عدد ركاب الطائرة 83 مواطناً، أجرى 65 منهم فحص PCR قبل مجيئهم الى لبنان، وقد تمّ التدقيق في بياناتهم وغادروا بعدها المطار ضمن التدابير الموضوعية، فيما خضع باقي الركاب للفحوص وجرى نقلهم إلى الفنادق المخصصة لهم ريثما تظهر نتائج الفحوص.

4 حالات بالضنية

هذا، وأعلن الجهاز الصحي التابع لاتحاد بلديات الضنية الذي يترأسه الدكتور محمد سلمى الإختصاصي في علم الجراثيم، بالتعاون مع طبيبة القضاء الدكتورة بسمة الشعراني، عن أنّ «عدد الإصابات بفيروس كورونا في بلدة القطين - الضنية وصل إلى 4، بعد فحوص عديدة وعشوائية أُجريت على مواطنين من البلدة.

وزارة العمل

وفي وزارة العمل عُقد اجتماع برئاسة الوزيرة لميا يمينا، ضمّ مسؤولين في الوزارة وممثلين عن وزارة الصناعة، وجمعية الصناعيين، للتنسيق ووضع الارشادات اللازمة التي ستصدر تباعا في وقت لاحق عن الوزارة للمساهمة في الحد من انتشار «كورونا» والوقاية من هذا الوباء.

وهدف الاجتماع إلى مواكبة الخطوات التي تتخذها لجنة متابعة التدابير والاجراءات الوقائية لفيروس «كورونا» برئاسة رئيس الحكومة حسان دياب، وقد عهد الى وزارة العمل العضو فيها، بتنفيذ قانون الصحة والسلامة المهنية.

دراسة

وفي السياق، توقّعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن «تستلزم مواجهة لبنان لفيروس «كورونا» تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، «وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف «عبئاً مالياً إضافياً إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة.»

وتوقّعت الدراسة التي أعدّها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيّض بساط أن تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبئاً إضافياً على موازنة العام 2020 وهي تقشفيّة أصلاً»، وأن «تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعاني منها مالية البلاد.»

<http://aliwaa.com.lb/> أخبار-لبنان/سياسة/إصابات-كورونا-تواصل-نشاطها-صعوداً-7-حالات-جديدة-
/ولا-شفاء

مواجهة "كورونا" تستلزم تمويلًا إضافيًا لا يقلّ عن 43 مليون دولار!

الثلاثاء ٢٨ نيسان ٢٠٢٠ - 16:11

توقّعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن تستلزم مواجهة لبنان لفيروس "كورونا" "تمويلًا إضافيًا بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف "عبئًا ماليًا إضافيًا إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة". وتناولت الدراسة التي أعدّها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط "تقدير التكلفة المالية المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقّعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقًا لسيناريوهين اثنين. وغطّت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدّرة للاستشفاء والرعاية المركّزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنّها لم تغطّ الأكاليف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات ومواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكاليف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علما أن هذه الأكاليف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدّرة للفيروس أضعافًا.

وتوقّعت الدراسة أن تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبئًا إضافيًا على موازنة العام 2020 وهي تقشفيّة أصلاً، وأن "تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعاني منها مالية البلاد". واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدّرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدّرة لوحدة الرعاية المركّزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تُقدّر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين". واستنتجت الدراسة أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لايّ مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و26203 دولارات لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً.

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تفشّى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علماً أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين:

- يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكّدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار.
- يتبع السيناريو الثاني نمطاً يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكّدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.

وإذ ذكّرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحديًا غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن فموازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020"، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً "تمويلًا إضافيًا بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقّع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي".

وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb، إلى أن "انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجدية التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار". وختمت: "أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستنخفض بالتالي الكلفة المقدرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة".

<https://www.lebanonfiles.com/articles/أخبار-محلية/مواجهة-كورونا-نا-تستلزم-تمويلاً-إضافي/>



دراسة.. مواجهة "كورونا" تستلزم تمويلاً إضافياً لا يقلّ عن 43 مليون دولار لـ"الصحة"

16:20 | 2020-04-28

توقّعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن تستلزم مواجهة لبنان لفيروس "كورونا" "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف "عبناً مالياً إضافياً إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة". وتناولت الدراسة التي أعدّها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط "تقدير التكلفة المالية المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقّعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقاً لسيناريوهين اثنين. وغطت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدّرة للاستشفاء والرعاية المركّزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنّها لم تغطّ الأكاليف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات و مواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكاليف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علماً أن هذه الأكاليف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدّرة للفيروس أضعافاً.

وتوقّعت الدراسة أن تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبناً إضافياً على موازنة العام 2020 وهي تقشفيّة أصلاً"، وأن "تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعاني منها مالية البلاد". واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدّرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدّرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدّرة لوحدة الرعاية المركّزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تُقدّر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين". واستنتجت الدراسة أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لأيّ مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و26203 دولارات لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً.

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تقشّى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علماً أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين:

• يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار.

• يتبع السيناريو الثاني نمطاً يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.

وإذ ذكّرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحدياً غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن فموازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020"، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقّع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي".

وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb، إلى أنّ "انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدّد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجديّة التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار". وختمت: "أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستنخفض بالتالي الكلفة المقدّرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة".

[دراسة مواجهة كورونا-تستلزم- /698330/news/economics/698330/](https://www.lebanon24.com/news/economics/698330/)
[تمويلًا-إضافياً-لا-يقلّ](https://www.lebanon24.com/news/economics/698330/)



دراسة لمعهد باسل فليحان: مواجهة "كورونا" تستلزم تمويلًا إضافيًا لا يقلّ عن 43 مليون دولار

توقّعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن تستلزم مواجهة لبنان لفيروس "كورونا" "تمويلًا إضافيًا بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف "عبنا ماليًا إضافيًا إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة".

وتناولت الدراسة التي أعدّها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط "تقدير التكلفة الماليّة المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقّعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقًا لسيناريوهين اثنين.

وغطّت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدّرة للاستشفاء والرعاية المركّزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنّها لم تغطّ الأكلاف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات و موادّ طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكلاف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علما أن هذه الأكلاف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدّرة للفيروس أضعافًا.

وتوقّعت الدراسة أن تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبنا إضافيًا على موازنة العام 2020 وهي تقشفيّة أصلاً، وأن "تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعاني منها مالية البلاد".

واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدّرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدّرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدّرة لوحدة الرعاية المركّزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تُقدّر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين". واستنتجت الدراسة أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لايّ مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و26203 دولارات لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً.

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تفشّى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علما أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين:

· يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكّدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار.

· يتبع السيناريو الثاني نمطاً يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو،

يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.

وإذ ذُكرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحدياً غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن فموازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020"، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي".

وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb، إلى أن "انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجديّة التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار". وختمت: "أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستتخفف بالتالي الكلفة المقدّرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة".

<http://alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=475207>



دراسة لمعهد باسل فليحان: مواجهة كورونا تستلزم تمويلا إضافيا لا يقل عن 43 مليون دولار لوزارة الصحة

توقعت دراسة أعدها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال، أنّ مواجهة لبنان لفيروس كورونا "تستلزم تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقل عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف عبئاً مالياً إضافياً إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة".

وتناولت الدراسة التي أعدها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط تقدير التكلفة المالية المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقاً لسيناريوهين اثنين.

وغطت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدرة للاستشفاء والرعاية المركزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنها لم تغطّ الأكلاف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات ومواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكلاف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علماً أن هذه الأكلاف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدرة للفيروس أضعافاً.

وتوقعت أن "تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبئاً إضافياً على موازنة العام 2020 وهي تفشيفية أصلاً، وأن تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعانيها مالية البلاد".

واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدرة لوحدة الرعاية المركزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تقدر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين".

واستنتجت أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لاي مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و26203 دولاراً لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً".

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تفشى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علماً أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين: يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه

إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار. يتبع السيناريو الثاني نمطا يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار".

وإذ ذكرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جدا أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحديا غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن فموازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020"، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقل عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي".

وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb، إلى أن "انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجدية التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار".

وختمت الدراسة "أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستتخفف بالتالي الكلفة المقدرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة".

[دراسة-لمعهد-بازل-فليحان-مواجهة-https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/516967/](https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/516967/-مواجهة-فليحان-بازل-لمعهد-دراسة)
[/كورونا-تستلزم-تمويل](https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/516967/-مواجهة-فليحان-بازل-لمعهد-دراسة)



معهد باسل فليحان: مواجهة كورونا تستلزم تمويلًا إضافيًا لا يقل عن 43 مليون دولار

توقعت دراسة أعدها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال، أن "تستلزم مواجهة لبنان لفيروس كورونا تمويلًا إضافيًا بقيمة لا تقل عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف عبنا ماليا إضافيا إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة". وتناولت الدراسة التي أعدها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط "تقدير التكلفة المالية المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقا لسيناريوهين اثنين. وغطت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدرة للاستشفاء والرعاية المركزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنها لم تغطِ الأكاليف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات و مواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكاليف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علما أن هذه الأكاليف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدرة للفيروس أضعافا.

وتوقعت أن "تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبنا إضافيا على موازنة العام 2020 وهي تقشفية أصلا، وأن تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعانيها مالية البلاد".

واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولارا، والكلفة المقدرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولارا للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدرة لوحدة الرعاية المركزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تقدر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولارا على مدى أسبوعين".

واستنتجت أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لاي مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولارا و26203 دولارات لمدة وسطية تبلغ 20 يوما".

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تفشى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علما أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين: يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار. يتبع السيناريو الثاني نمطا يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار".

وإذ ذكرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جدا أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحديا غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن فموازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020"، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً "تمويلًا إضافيًا بقيمة لا تقل عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي".

وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb، إلى أن "انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجدية التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار".

وختمت: "أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستنخفض بالتالي الكلفة المقدّرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة"

<https://www.mtv.com.lb/news/1048865/محلّيات/معهد-باسل-فليجان-مواجهة-كورونا-لا-يقف-عن-43-مليون-دولار-تستلزم-تمويلاً-إضافياً>

الدورة الاقتصادية

مجلة اقتصادية عربية

دراسة لمعهد باسل فليحان: مواجهة "كورونا" تستلزم تمويلًا إضافيًا لا يقل عن 43 مليون دولار لوزارة الصحة

توقّعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن تستلزم مواجهة لبنان لفيروس "كورونا" "تمويلًا إضافيًا بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، "وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف "عبنا ماليًا إضافيًا إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة". وتناولت الدراسة التي أعدّها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط "تقدير التكلفة الماليّة المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقّعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقًا لسيناريوهين اثنين. وغطّت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدّرة للاستشفاء والرعاية المركّزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنّها لم تغطّ الأكاليف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات ومواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكاليف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علما أن هذه الأكاليف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدّرة للفيروس أضعافًا.

وتوقّعت الدراسة أن تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبنا إضافيًا على موازنة العام 2020 وهي تقشفيّة أصلاً، وأن "تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعاني منها مالية البلاد". واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدّرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدّرة لوحدة الرعاية المركّزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تُقدّر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين". واستنتجت الدراسة أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لأيّ مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و26203 دولارات لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً.

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تفشّى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علما أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين:

- يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار.
- يتبع السيناريو الثاني نمطاً يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.

وإذ ذكّرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحديًا غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن موازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020"، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً "تمويلًا إضافيًا

بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقّع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي”.
وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb، إلى أن “انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدّد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجديّة التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار”. وختمت: “أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستتخفّف بالتالي الكلفة المقدّرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة”.

<http://www.ad-dawra.com/2020/04/28/19712/>



دراسة.. مواجهة 'كورونا' تستلزم تمويلاً إضافياً لا يقلّ عن 43 مليون دولار لـ'الصحة'



توقّعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن تستلزم مواجهة لبنان لفيروس "كورونا" "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، " وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف "عبئاً مالياً إضافياً إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة". وتناولت الدراسة التي أعدّها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط "تقدير التكلفة المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقّعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقاً لسيناريو هين اثنين.

وغطّت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدّرة للاستشفاء والرعاية المركّزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنّها لم تغطّ الأكاليف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات و موادّ طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكاليف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علماً أن هذه الأكاليف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدّرة للفيروس أضعافاً.

وتوقّعت الدراسة أن تضيق الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبئاً إضافياً على موازنة العام 2020 وهي تقشيرية أصلاً، وأن "تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعاني منها مالية البلاد". واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدّرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدّرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدّرة لوحدة الرعاية المركّزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تُقدّر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين". واستنتجت الدراسة أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لايّ مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و26203 دولارات لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً. واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تفشّى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علماً أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريو هين:

يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار.

يُتبع السيناريو الثاني نمطاً يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.

وإذ ذُكرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحدياً غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن فموازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020"، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي".

وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb، إلى أنّ "انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدّد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجديّة التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار". وختمت: "أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستنخفض بالتالي الكلفة المقدّرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة".

<https://khafayalb.com/Economie/khafaya103961.html>



دراسة.. مواجهة 'كورونا' تستلزم تمويلاً إضافياً لا يقلّ عن 43 مليون دولار لـ'الصحة'

28 أبريل 2020 مشاهدة مشاهدة



توقّعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- وزارة المال، أن تستلزم مواجهة لبنان لفيروس "كورونا" "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر"، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف "عبئاً مالياً إضافياً إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة". وتناولت الدراسة التي أعدّها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط "تقدير التكلفة المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقّعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقاً لسيناريوهين اثنين. وغطت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدّرة للاستشفاء والرعاية المركّزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنّها لم تغطّ الأكاليف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات و مواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكاليف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علماً أن هذه الأكاليف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدّرة للفيروس أضعافاً.

وتوقّعت الدراسة أن تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبئاً إضافياً على موازنة العام 2020 وهي تقشيرية أصلاً، وأن "تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعاني منها مالية البلاد". واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدّرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدّرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدّرة لوحدة الرعاية المركّزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تُقدّر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين". واستنتجت الدراسة أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لايّ مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و26203 دولارات لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً. واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تقشّر في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علماً أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين:

يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكّدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار.

يُتبع السيناريو الثاني نمطاً يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.

وإذ ذُكرت الدراسة بأن “هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة”، رأت أن الحكومة اللبنانية “تواجه تحدياً غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن فموازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020”، ومواجهة فيروس “كورونا” قد تتطلب تالياً “تمويلًا إضافيًا بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.”

وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb، إلى أنّ “انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدّد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجديّة التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار”. وختمت: “أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستنخفض بالتالي الكلفة المقدّرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة.”

<https://beirut-news.com/economie/141330>



دراسة لمعهد باسل فليحان: مواجهة كورونا تستلزم تمويلاً إضافياً لا يقل عن 43 مليون دولار لوزارة الصحة

توقعت دراسة أعدها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المال، أن “تستلزم مواجهة لبنان لفيروس كورونا تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقل عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف عبناً مالياً إضافياً إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة.”

وتناولت الدراسة التي أعدها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط “تقدير التكلفة المالية المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقاً لسيناريوهين اثنين. وغطت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدرة للاستشفاء والرعاية المركزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنها لم تغطّ الأكاليف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات ومواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكاليف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علماً أن هذه الأكاليف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدرة للفيروس أضعافاً.

وتوقعت أن “تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبناً إضافياً على موازنة العام 2020 وهي تقشفية أصلاً، وأن تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعانيها مالية البلاد.”

واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص “متوسط الكلفة المقدرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولاراً، والكلفة المقدرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولاراً للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدرة لوحدة الرعاية المركزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تقدر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولاراً على مدى أسبوعين.”

واستنتجت أن “كلفة توفير الرعاية الصحية لاي مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولاراً و26203 دولاراً لمدة وسطية تبلغ 20 يوماً.”

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تفشى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علماً أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين: يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار. يتبع السيناريو الثاني نمطاً يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار.”

وإذ ذكرت الدراسة بأن “هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة”، رأت أن الحكومة اللبنانية “تواجه تحدياً غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن فموازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020”، ومواجهة فيروس “كورونا” قد تتطلب تالياً “تمويلاً إضافياً

بقيمة لا تقلّ عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقّع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.”

وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb، إلى أن “انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجدية التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار.”

وختمت: “أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستتخفّف بالتالي الكلفة المقدّرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة”

[دراسة-لمعهد-باسل-فليحان-مواجهة-كورونا/https://elqarar.com/](https://elqarar.com/دراسة-لمعهد-باسل-فليحان-مواجهة-كورونا/)



دراسة لمعهد باسل فليحان: مواجهة كورونا تستلزم تمويلا إضافيا لا يقل عن 43 مليون دولار لوزارة الصحة

وطنية - توقعت دراسة أعدها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال، أن "تستلزم مواجهة لبنان لفيروس كورونا تمويلا إضافيا بقيمة لا تقل عن 43 مليون دولار أميركي تغطي فقط كلفة العلاج لمدة ستة أشهر، وهذا التقدير يوازي نسبة 10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة لعام 2020 والتي تبلغ 460 مليون دولار، ويضيف عبنا ماليا إضافيا إلى تعقيدات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة."

وتناولت الدراسة التي أعدها فريق عمل المعهد بإشراف رئيسه لمياء المبيض بساط "تقدير التكلفة المالية المباشرة لعلاج COVID-19 والتوقعات لتطورها على مدى ستة أشهر وفقا لسيناريوهين اثنين.

وغطت الدراسة كلفة علاج الحالات المؤكدة بما في ذلك الكلفة المرجحة المقدرة للاستشفاء والرعاية المركزة والكلفة المرجحة للفحص، لكنها لم تغطّ الأكاليف الصحية الأخرى، ومن ضمنها سياسات الوقاية، والاستحصال على تجهيزات ومواد طبية إضافية، وشراء تجهيزات الحماية الشخصية للجهاز الطبي، وأكاليف التعقيم، وتوظيف وتدريب كادر طبي جديد، علما أن هذه الأكاليف، إذا تم احتسابها، تزيد من الفاتورة المقدرة للفيروس أضعافا.

وتوقعت أن "تضيف الكلفة المباشرة لـ Covid-19 عبنا إضافيا على موازنة العام 2020 وهي تقشفية أصلا، وأن تزيد كلفة العلاج من الفجوة المالية التي تعانيها مالية البلاد."

واستندت التقديرات إلى معطيات وزارة الصحة العامة في ما يخص "متوسط الكلفة المقدرة لفحص المريض وهي نحو 90 دولارا، والكلفة المقدرة للاستشفاء وهي نحو 373 دولارا للمريض في اليوم الواحد، ومتوسط الكلفة المقدرة لوحدة الرعاية المركزة والتي تصل إلى 1200 دولار للمريض في اليوم، بينما تقدر كلفة معدات الوقاية الشخصية بنحو 133 دولارا على مدى أسبوعين."

واستنتجت أن "كلفة توفير الرعاية الصحية لاي مواطن يدخل المستشفى تراوح ما بين 5937 دولارا و26203 دولارا لمدة وسطية تبلغ 20 يوما."

واعتمدت توقعات الدراسة على بيانات مقارنة لوباء الإنفلونزا الإسبانية الذي تفشى في مدن مختلفة في الولايات المتحدة عام 1918، علما أن هذا الوباء هو الأقرب في نمط انتشاره إلى Covid-19، ووضعت على هذا الأساس سيناريوهين: يلحظ السيناريو الأول حصول موجة ثانية لانتشار الفيروس، ويكون فيه إجمالي المبلغ المطلوب من أجل معالجة حالات COVID-19 المؤكدة على فترة ستة أشهر 43 مليون دولار. يتبع السيناريو الثاني نمطا يعرض موجة واحدة لكن بمعدلات إصابة ووفيات أكبر. وفي هذا السيناريو، يكون إجمالي المبلغ المطلوب لمعالجة حالات COVID-19 المؤكدة على مدى ستة أشهر 57.64 مليون دولار."

وإذ ذكرت الدراسة بأن "هامش المناورة المالي للحكومة اللبنانية محدود جداً أو شبه معدوم، حيث تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي 170 في المئة، يضاف إليه تراجع إجمالي الناتج بنسبة 12.0 في المئة في 2020 وانكماش لفترة طويلة بأكثر من 30 في المئة"، رأت أن الحكومة اللبنانية "تواجه تحدياً غير مسبوق في تفادي أي تدهور إضافي في وضعها المالي والنقدي، إذ أن فموازنة وزارة الصحة العامة تبلغ 460 مليون دولار في موازنة العام 2020"، ومواجهة فيروس "كورونا" قد تتطلب تالياً "تمويلاً إضافياً بقيمة لا تقل عن 43 مليون دولار (10 في المئة من موازنة وزارة الصحة العامة الحالية)، بينما يتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 7.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي".

وخلصت الدراسة، المتوافرة على صفحة المعهد www.institutdesfinances.gov.lb ، إلى أن "انتشار الفيروس يضيف طبقة أخرى من التعقيدات إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ويهدد بزيادة سرعة الركود، على الرغم من الجهود الجدية التي تبذلها الحكومة لاحتواء الانتشار".

وختمت: "أما إذا التزم اللبنانيون توصيات وزارة الصحة ونجحت الجهود في احتواء الوباء، فسينجح لبنان حتماً باحتواء كلفته على المال العام وستتخفف بالتالي الكلفة المقدرة في السيناريوهات التي تقدمها الدراسة"

<http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/476037/43>